الأمن القومي في لبنان، في سبيل مقاربة متكاملة

الجمعة 16 تشرين الأول، 2015 - بيت الستقبل، سرايا بكفيا

ورقة **د. حارث سليمان : مقاربة سياسية**

ضرورتان لا بد من تاكيدهما أولا: اعادة تعريف الامن القومي كمفهوم وهذه حاجة عربية لتخليصه مما علق به من التباسات تاريخية، نتجت عن عقود من ممارسات أنظمة الاستبداد العربي فبات في نظر العامة شأنا مخابراتيا واختصاصا محصورا بالاجهزة الامنية. والضرورة الثانية هي توطين معنى الامن القومي في **لبنان، وهي حاجة لبنانية،** تحتاج لتحديد **المرجع** الذي يعنى برسم حدود الامن القومي اللبناني **وهوية الجماعة** التي يحفظ امنها ومصالحها.
في كل الاحوال الامن القومي **شأن دولتي** أساسا،و لذلك فاني أرى أنه يتوجب بداية تحديد حدود للامن القومي تتضمن على الاقل:
- الحدود الدولية وترسيمها
- الحدود الجيوسياسية **:** بمعنى ان نحدد علاقات الوطن على حدود دولة اخرى بحيث يمكن ان تكون خط ناروقتال أم هدنة في حرب أم سلام وحسن جوار، عوائق جمركية حماية للانتاج المحلي وتبادل مقيد ام مفتوح على تجارة حرة وانتقال للرساميل والافراد، تعاون وتنسيق امني ام تشدد سيادي كامل ،شراكات سياسية بمنظمات اقليمية او احلاف عسكرية أم حياد وعزلة الخ....
- حدود المناطق الاقتصادية الحيوية والمياه الاقليمية في البحار والمحيطات وحقوق الاستفاة من مياه الانهار والصيد البحري والثروات الطبيعية الخ....
- السياسة الخارجية
- تحديد معسكر الاعداء ومعسكر الاصدقاء
- تحديد وترتيب اولويات المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات التعامل معها
- تأمين الوسائل والتجهيزات واقامة البنى المناسبة لذلك.

ان تحديد هذه المسائل والتي كانت موضع خلافات عميقة، على مستوى لبناني شامل يعني رسم داخل لبناني ضروري يميزه عن خارج آخر، داخل مسلّم به، لا يعاني من تنازع مزمن.
وعلى الرغم من الخطاب الرسمي السائد في الحياة السياسية والاعلام اللبناني حول "العيش المشترك" و"لبنان الرسالة"، فانه يظهر جليا وجود أزمة عميقة بين خطاب رسمي معلن، وسلوك الجماعات المختلفة في تعاملها داخل المؤسسات وداخل المجتمع.

هنا على أرض الممارسة اللبنانية يلتبس مفهوم الامن القومي في لبنان حصرا!! لأنه في دول أخرى الأمن القومي هو أمر يسمو على سياسات أطراف السلطة وخصوماتهم، هو منظومة لا تختلف عليها السلطة والمعارضة ولا يتأثّر بتداول السلطة وتعاقب الأفرقاء على الامساك بها، هو مفهوم دولتي، يسمو فوق الجماعات ويخضعها لمنطقه، أما في لبنان فالامن القومي، في حال وجوده، لا يعدو كونه تلفيقا تصالحيا بين مصالح زعماء الطوائف ورعاتهم في الدول الاقليمية والدولية.

Dr Hareth SLEIMAN
Email : hares.sleiman@hotmail.com

في لبنان أمن الجماعة الطائفية فوق أمن المواطنين ومصالحهم، وهذه الجماعة في فترات كثيرة هي امتداد لخارج ما تستقوي فيه، وتضعف الدولة اللبنانية، والسلطة في وطننا معنية بصياغة وادارة حال التضاد تارة والمهادنة طورا والسلام المتقطع، حسب كل مرحلة بين هذه الامونات جميعا. العيش المشترك هنا لا يعدو كونه سعي نبيل لوئام مؤقت بين برامج متناحرة.

على مفترق المنطق بين الداخل والخارج تظهر معضلة اجتراح أمن قومي لبناني، وفي هذا المفترق فشلت تجارب لبنانية عديدة لبناء داخل لبناني، أي دولة أقوى من زعماء الطوائف، مؤهلة لصياغة مفهوم للامن القومي، فتجربة الرئيس فؤاد شهاب انتهت بالحلف الثلاثي وباتفاق القاهرة، واتفاق الطائف الذي أرسى توازنا داخليا جديدا برعاية عربية ووصاية سورية انفجر اغتيالا ماساويا للمتعهد الداخلي لهذا الاتفاق الرئيس الحريري، أما ثورة الارز واستقلال 2005 وشعارات "لبنان اولا" فقد أحرقتها في مهدها نيران حرب تموز 2006 وهي حرب اقليمية لم يكن لبنان الا ساحة لها، ولم يكن "اعلان بعبدا" اوفر حظا مما سبقه، فتم التنكر له بعيد اعلانه، وفشل في أن يضع حدودا تمنع تداعيات الازمة السورية من الامتداد الى داخل لبنان.

منذ استقلال لبنان وحتى تاريخه يتجوّف الداخل اللبناني ويتفاقم خواؤه، وينكشف مرتهنا بشكل متزايد للخارج الاقليمي، انه اتجاه تصاعدي يسم كافة المستويات في الثقافة والقيم والفنون كما في السياسية وتسيير المؤسسات الدستورية والحياة الديموقراطية، في الاقتصاد وقطاع الأعمال والمهن وخدمات المرافق العامة، كما في الاجتماع ومؤسسات الرعاية الصحية والتربوية والاعلامية.

ما يزيد الأمر خطورة ويدعو لدي لحذر كبير، أنه في حين يبلغ الخواء الداخلي أعلى مستوياته من الضعف المحلي والارتهان الخارجي، يترافق ذلك مع انفجار هائل في المشرق العربي، يطال تفكيك دوله وكياناته، وتمزيق مجتمعاته وبعثرة حدوده السياسية، ودفعه في أماكن عديدة نحو الاحتراب الأهلي في ظل سيادة منطق التطرف الديني الاصولي.

واذا كانت الحدود واهية متلاشية بين الداخل اللبناني والخارج الاقليمي فان المصلحة تقتضي تحديد الاخطار العامة التي تطال الاقليم والتي بطبيعة الحال ستطاول تفاوتا بدرجة او بأخرى، الوطن اللبناني. وباختصار شديد فان الاقليم انفجر نتيجة تلازم عامل أو أكثر من معضلات ثلاث:

- المعضلة الاولى **الاحتلال الاجنبي** سواء في فلسطين او العراق أو سورية، او في اجتياح جيش دولة عربية لحدود دولة عربية اخرى
- المعضلة الثانية **الاستبداد** بوجهيه العسكري كوجه اول والمرتكز على سلطات امنية تحكم من خلال البطش والامن، أو الاستبداد بوجهه الآخر الديني الذي يجعل من سياساته خيارات ألهيّة لا تقبل تأويلا أو اعتراض، وفي كلا الحالتين تم تأبيد الحكم لسلطات أسروية منعت تداول السلطة ولم تخضع لأي نوع من المساءلة السياسية او المالية.
- المعضلة الثالثة هي **الأصولية الدينية** وسعيها بكل تلاوينها لرسم المستقبل عبر استحضار نماذج دولة من الماضي. يستوي في ذلك مشروع استعادة مملكة سليمان من قبل الاصولية التوراتية وقيام دولة اسرائيل، مع قيام نظام باسم المذهب الشيعي في ايران يديره اكليروس ديني ويخضع لولي فقيه يستمد أحكامه من نصوص مقدسة خارج أي مساءلة شعبية، وصولا الى مشروع استعادة دولة النبي محمد في المدينة المنوّرة التي تبشر بها الحركات السلفية وما ترافق مع اعلان دولة الخلافة الاسلامية في الشام والعراق بقيادة البغدادي.

Dr Hareth SLEIMAN
Email : hares.sleiman@hotmail.com

ثمة في المعضلات الثلاثة تفاعل تراكمي تارة وتناقضي تارة اخرى، وتكاملي مرة ثالثة، لكن تعاقب المعضلات الثلاث و ترافقها أدام دوامة العنف منذ اكثر من نصف قرن بل جعل من العنف تصاعديا ووحشيا.

على ضوء ما تقدم كيف السبيل لبناء رؤية للامن القومي في لبنان؟

بداية، لا يصح أن يكون لبنان جزءا منضويا في أي منظومة اقليمية تمارس الاحتلال او تواكبه، او تدافع عن الاستبداد وتخوض معركة ادامته، أو تتبنى الأصولية الدينية على أشكالها المختلفة وتمارس ادبياتها وتكتيكاتها. انه خيار يعني معنى لبنان، كوطن للحرية والتعدد والحداثة، بهذا المعنى هو وطن رسالة، هورسالة فقط ،رسالة لهذه القيم والمفاهيم ولا يتعدى دوره بحدود تبليغها، دون أن يتحول الى خندق أو رأس حربة، أوطليعة أو ساحة أو علبة بريد، هو ليس حياديا لكنه ليس متورّطا اومستنابا لخوض قضايا الآخرين حتى ولو كانت قضاياهم عادلة.

هل هذا شأن ممكن الوصول لتنفيذه، في ظل نظام سياسي، يمسك مقاليد القرار فيه، زعماء أحزاب طائفية ؟ زعماء جوهر قوتهم يكمن في علاقاتهم بخارج اقليمي، ينضوون ضمن نظام مصالحه، وجوهر وظيفتهم هو تخليع الحدود الجيوسياسية اللبنانية واستقدام حضوره السياسي والامني والمالي وحتى العسكري؟ هنا تصبح صياغة الرؤية لأمن قومي لبناني معقودة على شرط جوهري هو تغيير بنية نظام المحاصصة الذي يتلطى بحقوق الطوائف والاتجاه الى بناء الدولة المدنية كبديل اصلاحي لدولة محاصصة الطوائف والدولة الدينية او الدولة الامنية. وهي دولة المواطنة التي ادرجها اتفاق الطائف في بنوده ، الا أن التعسف والاستنساب في تطبيق هذا الاتفاق أدى الى تشويه مبدأ المناصفة والى المراوحة في تنفيذ مرحلته الأولى أي تصفية آثار الحرب، وبدل الانتقال الى مرحلته الثانية وهي تطوير النظام والانتقال الى الدولة المدنية الكاملة، تم السير الى الخلف نحو مفاهيم الهويات الثانوية وتهميش المواطنية الجامعة.

الامن القومي اللبناني مرهون باصلاح مواطني لنظام الحكم وقواعد تكوين المجتمع السياسي وهذا الأمر يتطلب العمل من أجل تحرير الحيّز العام للدولة (حيّز المواطنين كافة) من السيطرة المتمادية للزعامات الطائفية. ان الحيّز العام يشتمل على الجيش، الدفاع الوطني والسلاح، الامن، القضاء، الاملاك العامة، هيئات الرقابة الادارية والمالية، ادارة التعليم الرسمي، قطاعات الحماية الاجتماعية والصحية الرسمية.

على ضوء هذه الوجهة تصبح الخيارات التي تضمّنت خدمات المواطنين ومكافحة الفساد وتعزيز الجيش والقوى الامنية، اجزاء متصلة بمشروع اصلاح مواطني هادف، فيتعزز الجيش، كما الاجهزة الامنية، عبر منع السياسيين من التدخل بتعيين قياداته وتقاسمها، وعبر تنزيه الجيش واستبعاده عن خوض المعارك السياسية والانتخابية، وتصبح المرافق والخدمات العامة حقا مواطنيا بديهيا لا يمنّن فيه ولا يبادل بولاء واستتباع، وتتحدّد ماهية حسن التمثيل في قانون انتخاب متطور والماهية هذه هي اتاحة المشاركة للقوى المدنية الحداثية.

ان استكمال هذه الرؤية وتوسيع معنى الأمن القومي الى ابعاد استراتيجية متعددة يتضمن ايضا اعادة صياغة الهوية الوطنية المركبة عبر مشتركات ثقافية وتاريخية، و العمل على ترسيخ ثقافة التسليم الطوعي بتنفيذ القانون ونبذ العنف والتطرف لغة وسلوكا، واضافة بعد تنموي عادل عبر مخطط لتنظيم الاراضي وتصنيف استعمالها وتحديد وظائف اقتصادية مناطقية، والاهتمام بالبعد البيئي ومكافحة التلوث وحماية المجال العام في الشواطئ والانهار والشوارع والفضاء، اضافة لحماية الثروات الطبيعية من مياه وطاقات نفطية او غازية او مناجم ومقالع، وتفعيل شبكات الحماية الاجتماعية للفئات والمناطق المهمشة وزيادة فعالية المشاركة السياسية والاقتصادية للشباب والمرأة.

Dr Hareth SLEIMAN
Email : hares.sleiman@hotmail.com

لقد تاخر لبنان في بناء دولته الحديثة وفي صياغة منظومة امنه القومي. آن الاوان لبدء هذه المسيرة في منطقة تتلوى عل صفيح ازمات متفجرة.

د. حارث سليمان

Dr Hareth SLEIMAN
Email : hares.sleiman@hotmail.com